

كيف يمكن أن يؤثر وقف إطلاق النار المحتمل بين روسيا وأوكرانيا على البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة

2025/3/10

محلل الائتمان الأول

محمد دمق

دبي، الإمارات العربية المتحدة

+971 4 372 7153

mohamed.damak@spglobal.com

محلل الائتمان الثاني

تاتيانا ليسكوفا

دبي، الإمارات العربية المتحدة

+971 4 372 7151

tatjana.lescova@spglobal.com

بونيت تولي

دبي، الإمارات العربية المتحدة

+971 4 372 7157

puneet.tuli@spglobal.com

دروف روي

دبي، الإمارات العربية المتحدة

+971 (0)56 413 3480

puneet.tuli@spglobal.com

المخرجات الرئيسية

- تكتسب الجهود الدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين روسيا وأوكرانيا زخمًا كبيرًا.
- نرى بأن التأثيرات المحتملة للسيناريو الافتراضي لوقف إطلاق النار على النظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة ستكون محدودة.
- نتوقع بأن تكون التداعيات الرئيسية لذلك هي هروب الودائع، وتراجع قطاع العقارات السكنية، وانخفاض محتمل في أسعار النفط، ولكننا نتوقع احتواء التأثير الإجمالي على النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تشير وكالة «إس أند بي جلوبال» للتصنيفات الائتمانية» إلى درجة عالية من عدم اليقين بشأن مدى ونتيجة وعواقب الحرب بين روسيا وأوكرانيا. ومن الصعب في هذه المرحلة تقدير النطاق الدقيق و/أو توقيت الوقف المحتمل لإطلاق النار أو أي حل آخر للحرب. مع ذلك، نستعرض في هذا التقرير قنوات نقل المخاطر الائتمانية الرئيسية التي سنراقبها خلال تطور الأوضاع وافتراضاتنا الحالية بموجب السيناريو الافتراضي لوقف إطلاق النار.

وقف إطلاق النار سيكون له تأثير محدود على الاقتصاد الإماراتي

لا نتوقع أن يؤدي وقف إطلاق النار إلى تراجع فوري في تدفقات العمالة والأموال الروسية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات رسمية بشأن عدد الرعايا الروس أو التدفقات المالية التي تدفقت إلى دولة الإمارات منذ اندلاع الحرب، إلا أنه هناك مؤشرات على أنها لسيت ضئيلة. على سبيل المثال، كان المواطنون الروس من بين الجنسيات الأكثر شراءًا أو استئجارًا للعقارات في دبي خلال السنوات الثلاث الماضية، وفقًا للمعلومات المتاحة للعموم.

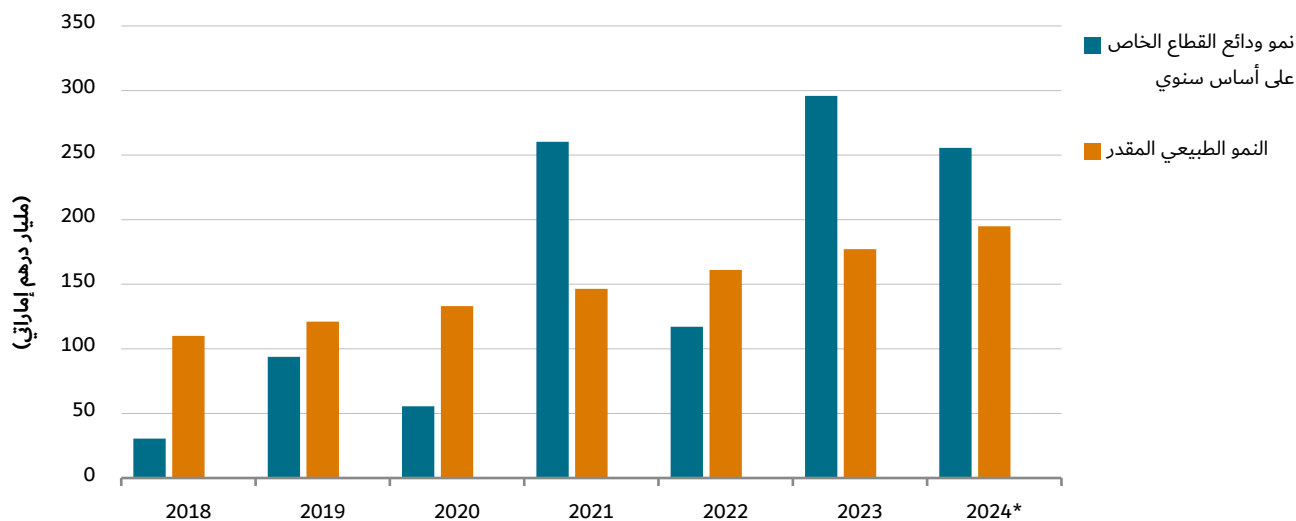
ومن المرجح استمرار حالة عدم اليقين بشأن الديناميكيات السياسية والاقتصادية المحلية في روسيا حتى في سيناريو وقف إطلاق النار، من وجهة نظرنا. وعلى الأرجح هذا سيشجع الأفراد والشركات على الإبقاء على بعض التواجد والاحتفاظ ببعض الأموال على الأقل في دولة الإمارات. عمومًا، نعتقد أنه من المرجح أن يحافظ الأفراد والشركات على شكل من أشكال الوجود في دولة الإمارات في حال خُففت العقوبات على روسيا، وذلك للاستفادة من البيئة الاقتصادية المرنة والداعمة في الدولة، وكذلك من أنظمتها الصديقة للأعمال ونظامها الضريبي المنخفض. عمومًا، نتوقع، بموجب السيناريو الأساسي الحالي لدينا، أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات وأن يبقى عند مستوى قريب من 4.4% في المتوسط خلال الفترة 2025-2027، بعد أن بلغ 3.4% في عام 2024. وهذا يفترض تراجعًا تدريجيًا لتخفيضات إنتاج النفط التي تفرضها منظمة أوبك+ واستمرار النمو القوي للقطاع غير النفطي. ونتوقع أيضًا أن تظل أسعار النفط عند نحو 70 دولار أمريكي للبرميل خلال العامين المقبلين، مما سينعكس إيجابًا على الاقتصاد الإماراتي. ورغم صعوبة التنبؤ بتأثير التخفيف المحتمل للعقوبات على أسعار النفط، فإن انحرافًا كبيرًا عن السيناريو الأساسي لدينا قد يكون له بعض الآثار على البيئة الاقتصادية في دولة الإمارات.

النظام المصرفي الإماراتي سيكون قادرًا على الصمود في وجه تداعيات وقف إطلاق النار

من المتوقع أن يكون للوقف الافتراضي لإطلاق النار تأثير محدود على النظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي هذا السياق، نرى بأنه من الجدير تسليط الضوء على جانبين رئيسيين هما:

هروب الودائع. لا توجد بيانات متاحة للعموم بشأن تدفقات الودائع من المواطنين والشركات الروسية. مع ذلك، شهدنا في 2023-2024 زيادة في قواعد الودائع لدى البنوك الإماراتية بوتيرة أسرع كثيرًا من معدل النمو الطبيعي، الذي نقدره باستخدام متوسط النمو التدريجي للودائع في الفترة 2018-2021 ونمو بنسبة 10% سنويًا (الرسم البياني 1). ورغم أن بعض هذه التدفقات مرتبطة بالتأكد باندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، فإننا نعتقد أن البنوك الإماراتية لديها ما يكفي من السيولة للتعامل مع الهروب المحتمل للأموال. بلغت الأصول السائلة للبنوك الإماراتية حتى 30 نوفمبر 2024 ما يعادل 3 أضعاف إجمالي تدفقات الودائع بين عام 2022 ونوفمبر 2024، وهو ما من شأنه أن يمنح البنوك هامشًا قويًا في سيناريو هروب الأموال. وحتى لو عاد معظم المواطنين الروس لبلدهم، فإنهم مع ذلك قد يقررون الحفاظ على بعض الوجود في دولة الإمارات من أجل الحفاظ على الحسابات المصرفية، وبالتالي رأس المال في دولة الإمارات العربية المتحدة. ونعتقد أن الزيادة التدريجية في الودائع قد تكون مرتبطة أيضًا بالجاذبية الأوسع التي تتمتع بها دولة الإمارات بين المستثمرين الأجانب نظرًا لبيئتها الداعمة للأعمال.

نمو كبير في الودائع في 2023-2024



*نوفمبر. المصادر: «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية» ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

حقوق النشر والتأليف محفوظة © 2025 من قبل وكالة "ستاندرد أند بورز للخدمات المالية المحدودة". جميع الحقوق محفوظة.

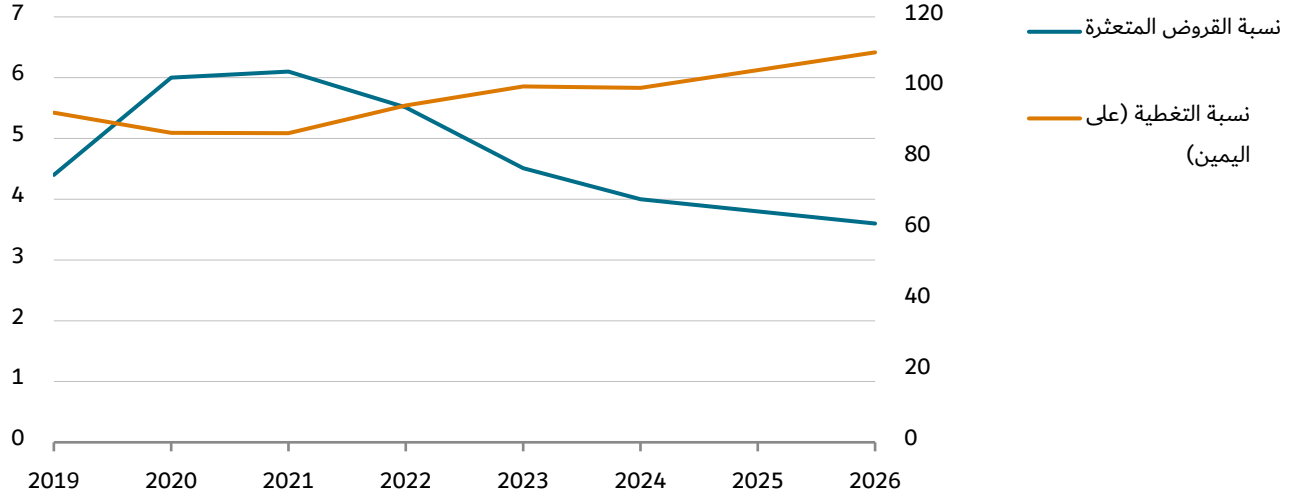
التأثيرات على جودة الأصول في حالة تراجع سوق العقارات السكنية. مثّل الانكشاف المباشر على قطاع البناء والعقارات 14.4% من انشكافات الإقراض لدى البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة حتى 30 نوفمبر 2024. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، ساهم الوافدون الروس، من بين عوامل أخرى، في دعم الطلب على العقارات والنشاط الاقتصادي عمومًا في دولة الإمارات. ولا تتوقع حدوث اضطراب كبير في قطاع العقارات السكنية، حتى لو توسعت عمليات بيع المواطنين الروس للعقارات، نظرًا للطلب القوي المستمر على العقارات والنمو السكاني. وشهدت دبي زيادة سنوية في القيمة العقارية بأرقام مزدوجة منذ عام 2021، مما أدى إلى مكاسب رأسمالية كبيرة لأصحاب العقارات. وتظل السوق داعمة لأن الطلب ما يزال يفوق العرض، الذي نتوقع استمراره خلال الأشهر 12-18 المقبلة.

ويمكن أن تكون العائدات المرتفعة ومكاسب رأس المال إلى جانب ضمان الأصول سببًا آخر يدفع الروس إلى الاستمرار في الاستثمار في دولة الإمارات. وفي السيناريو الأساسي لدينا، نتوقع تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة اعتبارًا من عام 2025، وبالتالي نرى مخاطر محدودة على مؤشرات جودة أصول البنوك. ونلاحظ أيضًا أن معظم المعاملات العقارية لا تُموّل عن طريق الرهن العقاري، مما يقلل من انكشاف البنوك على مخاطر أسعار العقارات. ونعتقد أيضًا أن الشركات العقارية المصنفة ستظل قادرة على الصمود، حتى لو ضعفت بيئتها التشغيلية، وذلك بفضل الإيرادات القوية، وانخفاض المديونية، وتوليد تدفقات نقدية قوية، واحتياطات السيولة الجيدة. عمومًا، نتوقع أن يواصل النظام المصرفي في دولة

الإمارات العربية المتحدة إظهار مؤشرات قوية لجودة الأصول (الرسم البياني 2)، وأن يسهم التغيير الأخير الذي أجراه مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي على قواعد المخصصات في زيادة نسب تغطية القروض المتعثرة - التي كانت قريبة من 100% في عام 2024 - إلى مستويات مماثلة لبعض نظيراتها في المنطقة.

الرسم البياني 2

مؤشرات جودة أصول البنوك الإماراتية قوية



المصدر: «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

حقوق النشر والتأليف محفوظة © 2025 من قبل وكالة "ستاندرد أند بورز للخدمات المالية المحدودة". جميع الحقوق محفوظة

هذا التقرير لا يعتبر تصنيفًا ائتمانيًا.

النسخة الرسمية لهذا التقرير هي باللغة الإنجليزية، وهي تمثل النسخة الوحيدة ذات التأثير القانوني والسائدة دومًا. أما الترجمة فقد قدمت للمساعدة فقط.

The official version of this report is in English, which represents the only version of legal effect and must always prevail. The translation has been produced for convenience only.

العنوان الأصلي لهذا التقرير:

How A Hypothetical Russia-Ukraine Ceasefire Could Affect United Arab Emirates Banks

يمكنكم الاطلاع على التقرير الأصلي باللغة الإنجليزية على منصتنا الإلكترونية.

حقوق النشر والتأليف محفوظة © 2025 من قبل وكالة "ستاندرد أند بورز للخدمات المالية المحدودة". جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل، أو إجراء هندسة عكسية، أو إعادة إنتاج، أو توزيع أي محتوى (بما في ذلك التصنيفات، والتحليلات ذات الصلة بالائتمان، والبيانات أو التقييمات، أو النماذج، أو البرمجيات، أو التطبيقات الأخرى، أو الناتج عنها) أو أي جزء منه (المحتوى) بأي شكل من الأشكال، أو تخزينه في قاعدة بيانات، أو أنظمة استعادة البيانات دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من قبل وكالة "ستاندرد أند بورز للخدمات المالية المحدودة" أو الشركات التابعة لها (المشار إليها مجتمعةً "إس أند بي"). ولا يجوز استخدام المحتوى لأغراض غير قانونية أو غير مصرح بها. ولا تضمن وكالة "إس أند بي" ولا أي مزود طرف ثالث، وكذلك المديرون، أو المعاملون، أو المساهمون، أو الموظفون، أو العملاء (المشار إليهم مجتمعةً "أطراف إس أند بي") دقة، أو شمولية، أو حداثة، أو توافر المحتوى. ولا يتحمل "أطراف إس أند بي" أي مسؤولية عن أي خطأ، أو سهو (إهمال أو غيره)، بصرف النظر عن السبب، تجاه النتائج الحاصلة نتيجة لاستخدام المحتوى، أو تجاه أمن وحفظ البيانات المدخلة من قبل المستخدم، ويُقدّم المحتوى على أساس "كما هو". ويخلى "أطراف إس أند بي" مسؤوليتهم عن أي من وجميع الضمانات الصريحة أو الضمنية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي ضمانات لقبالية التسويق، أو الجاهزية لغرض أو استخدام معين، أو الخلو من الفيروسات، أو أخطاء أو خلل في البرمجيات، أو عدم انقطاع المحتوى عن العمل، أو بأن المحتوى سيعمل مع أي تكوين من الأجهزة أو البرمجيات. ولا تتحمل "إس أند بي" بأي شكل من الأشكال المسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار، أو تكاليف، أو نفقات، أو أتعاب قانونية، أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، خسارة الدخل، أو خسارة الأرباح، أو تكاليف الفرص، أو الخسائر الناجمة عن الإهمال) المباشرة، أو غير المباشرة، أو العرضية، أو الرادعة، أو التعويضية، أو العقابية، أو الخاصة، أو اللاحقة ذات الصلة بأي استخدام للمحتوى حتى في حال الإشارة إلى إمكانية وقوع مثل هذه الأضرار.

قد يُستعان بأدوات الذكاء الاصطناعي (AI) لإنشاء بعض المحتوى. ويخضع المحتوى المنشور الناتج عن استخدام أو معالجة أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) لصياغة ومراجعة وتحديث وموافقة موظفي "إس أند بي".

يعتبر ما يتصل بالائتمان والتحليلات الأخرى، بما في ذلك التصنيفات، والبيانات الواردة في المحتوى تصريحات عن الرأي بتاريخ صدور هذه التصريحات وليست بيانات إثبات وقائع. ولا تعتبر آراء وكالة "إس أند بي"، وتحليلاتها، وقرارات إقرار التصنيف (المفصلة أدناه) توصيات لإجراء عمليات شراء، أو الاستحواذ، أو بيع أي سندات، أو لاتخاذ أي قرارات استثمارية، ولا تتناول صلاحية أي ورقة مالية. ولا تلتزم وكالة "إس أند بي" بتحديث محتوى المنشورات بعد النشر بأي شكل أو صيغة كانت. ولا يجوز الاعتماد على المحتوى ولا يعتبر بديلاً عن مهارات، ورأي، وخبرة المستخدم، و/أو إدارته، و/أو الموظفين، و/أو المستشارين، و/أو العملاء عند القيام بالاستثمار أو اتخاذ قرارات أعمال أخرى. لا تعمل "إس أند بي" كشركة وكيلة أو مستشار استثماري باستثناء المناطق المسجلة بها كذلك. وفيما حصلت "إس أند بي" على المعلومات من مصادر يمكن الاعتماد عليها من وجهة نظرنا، إلا أنها لم تُجرِ التدقيق والعناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تلقتها. قد تُنشر مواد ذات صلة بالتصنيف الائتماني للعديد من الأسباب لا تعتمد بالضرورة على إجراء اتخذته لجنة التصنيف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر نشر التحديث الدوري للتصنيف الائتماني والتحليلات المرتبطة به.

وإلى الحد الذي تسمح به السلطات الرقابية لوكالة التصنيف بإجراء إقرار لتصنيف ائتماني في اختصاص قضائي واحد صادر عن اختصاص قضائي آخر لأغراض تنظيمية محددة، تحتفظ وكالة "إس أند بي" بحق تعيين، أو سحب، أو تعليق هذا الإقرار في أي وقت بقرار مطلق منها. ولا يتحمل "أطراف إس أند بي" أي مسؤولية ناجمة عن التعيين، أو السحب، أو تعليق الإقرار، وكذلك أي مسؤولية عن أي أضرار ناجمة عما ذكر أعلاه.

تفصل وكالة "إس أند بي" بين بعض أنشطة وحدات أعمالها بهدف الحفاظ على استقلالية وموضوعية نشاطاتها ذات الصلة. وبالتالي، فإن بعض وحدات أعمال "إس أند بي" تتوافر لديها معلومات لا تتوافر لدى وحدات أعمال أخرى. وتتبع وكالة "إس أند بي" سياسات وتتخذ إجراءات للحفاظ على سرية بعض المعلومات غير العامة ذات الصلة بكل عملية تحليلية.

قد تتلقى "إس أند بي" تعويضات عن تصنيفاتها وبعض التحليلات، عادة ما تكون من جهات مُصدرة أو وكلاء تأمين للأوراق المالية أو من المدينين. تحتفظ "إس أند بي" بحقها في نشر آرائها وتحليلاتها. تنشر وكالة "إس أند بي" جلوبال للتصنيفات الائتمانية" التصنيفات والتحليلات العلنية على مواقعها الإلكترونية على شبكة الإنترنت www.spglobal.com/ratings (بدون رسوم) و www.ratingsdirect.com (اشترك)، وقد تُنشر بوسائل أخرى، بما في ذلك منشورات "إس أند بي" والموزعين الآخرين. للمزيد من المعلومات حول رسوم التصنيف يمكنك زيارة الرابط الإلكتروني التالي: www.spglobal.com/usratingsfees.

أي كلمات مرور / معرفات مستخدم صادرة عن "إس أند بي" للمستخدمين مخصصة لمستخدم واحد ولا يجوز استخدامها إلا من قبل صاحب العلاقة. لا يُسمح بمشاركة كلمات المرور / معرفات المستخدم ولا الوصول المتزامن عبر نفس كلمة المرور / معرف المستخدم. لإعادة طباعة البيانات أو المعلومات أو ترجمتها أو استخدامها بخلاف ما هو مذكور هنا، يمكنكم الاتصال بوكالة «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية»، خدمة العملاء، ووتر ستريت 55، نيويورك، NY 10041، هاتف: 212 438 7280 (1) أو عبر البريد الإلكتروني research_request@spglobal.com :

"ستاندرد أند بورز"، و"إس أند بي"، و"رينتجزديركت" جميعها علامات تجارية مسجلة لوكالة "ستاندرد أند بورز للخدمات المالية المحدودة".